اقتصاد

ملاحقة رجال الأعمال في مصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

واصل النظام المصري ملاحقته لرجال أعمال والقبض عليهم والتحقيق معهم بتهم مختلفة. وفي هذا السياق، ألقت أجهزة الأمن المصرية، ليلة أول من أمس، القبض على رجل الأعمال المعروف في مجال العقارات، وعضو مجلس إدارة النادي الأهلي السابق، محمد عبد الوهاب، إثر استيقاف سيارته بضاحية التجمع الخامس في القاهرة، بدعوى تهربه من تنفيذ أحكام واجبة النفاذ في قضايا إصدار شيكات من دون رصيد. ومن المقرر أن يمثل عبد الوهاب أمام النيابة العامة لمباشرة التحقيق معه، فيما أفاد مصدر أمني بأن «المتهم ألقي القبض عليه بعد توقيف سيارته في كمين أمني، والكشف على بطاقة تحقيق الشخصية، إذ تبين أنه هارب من أحكام عديدة في قضايا تبديد صادرة بحقه خلال الأعوام الماضية».

ورغم الادعاء بأن رجل الأعمال كان هارباً من تنفيذ الأحكام الصادرة ضده، إلا أنه أقام حفل زفاف «أسطوري» لنجله أمير عبد الوهاب في شهر مايو/أيار الماضي، على، نور المرشدي، ابنة عضو مجلس الشيوخ، رجل الأعمال الشهير محمد المرشدي، والذي شهد تغطية واسعة من جميع وسائل الإعلام، باعتباره أضخم حفلات الزفاف التي أقيمت في مصر مؤخراً، جراء تكلفته الباهظة، وحضور نخبة كبيرة من نجوم المجتمع والمشاهير. وأقيم حفل الزفاف في قصر المرشدي بكومباوند «القطامية هايتس» في التجمع الخامس، بتكلفة تبلغ ثلاثة ملايين دولار تحت إشراف شركة «باز إيفنت» المعروفة عالمياً في مجال التجهيزات، وأحياه المطربون عمرو دياب، وراغب علامة، ونانسي عجرم، وتامر حسني، وحمو بيكا.

ويأتي القبض على عبد الوهاب ضمن حملة أطلقتها الأجهزة الأمنية لملاحقة رجال أعمال مصريين، خلال الفترة الأخيرة، إذ تم في نهاية يونيو/حزيران الماضي، القبض على رجل الأعمال حسن راتب، مالك العديد من المشروعات المهمة في محافظة شمال سيناء ومدن القناة، تنفيذاً لقرار النيابة العامة بضبطه، لاتهامه بتمويل عصابة للتنقيب عن الآثار في منطقة مصر القديمة بالقاهرة، يقودها نائب البرلمان السابق، علاء حسانين، والمعروف إعلامياً بـ«نائب الجن والعفاريت». وفي الوقت الذي تشن فيه الأجهزة الأمنية حملة على رجال أعمال بتهم فساد أو شيكات بدون رصيد وغيرها، دأب نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي على جانب آخر على اعتقال العديد من رجال الأعمال البارزين، بغرض ابتزازهم مالياً، على غرار مالك شركة «جهينة» للصناعات الغذائية ومنتجات الألبان، صفوان ثابت، ونجله سيف ثابت، وصاحب محلات «التوحيد والنور» الأكثر شهرة في تجارة التجزئة، سيد السويركي.

وكانت شركة جهينة قالت في بيان وجهته للبورصة في شهر فبراير/ شباط الماضي، إن مؤسسها صفوان ثابت، رئيس مجلس الإدارة السابق، «محبوس احتياطياً لأسباب شخصية، لا دخل للشركة بها»، علماً بأن محكمة الجنايات قررت آنذاك حبسه 45 يوماً على ذمة التحقيق. كما حققت نيابة أمن الدولة العليا مع نجله سيف الدين ثابت وقررت حبسه.

ولكن يقوم النظام في بعض الحالات بالإفراج عن رجال أعمال بعد سدادهم مبالغ معينة، مثلما حدث مع رجل الأعمال صلاح دياب في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2020.

تهاوي الطلب على السفر جواً

قال الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) إن طلب الركاب على السفر جواً ما زال يعتريه الضعف مقارنة مع مستويات ما قبل الجائحة، فيما تكشف الأرقام أن الطلب ظل منخفضاً 63 بالمائة في شهر مايو/ أيار 2021 مقارنة مع الشهر نفسه قبل عامين. وأضاف الاتحاد الدولي للنقل الجوي أن السفر الدولي متأثر بفعل القيود المفروضة على نحو أكثر بكثير من السفر داخل الأسواق المحلية، مثل الصين وروسيا. ودعا ويلي والش، المدير العام للاتحاد، الحكومات إلى التنسيق فيما بينها على نحو أفضل لمساندة تعافي قطاع الطيران. وقال والش في إيجاز صحافي أمس الأربعاء: «نرى تبايناً واسعاً في متطلبات أمور مثل الاختبار.. من الواضح أن هذا يسبب ارتباكاً كبيراً في أذهان المستهلكين».

(فرانس برس)

لقطات

الاتحاد الدولي للنقل الجوي يعتزم فتح مكتب بالسعودية

قالت السعودية، أمس الأربعاء، إن الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) كان قد وافق على فتح مقر إقليمي في الرياض، لكن الاتحاد نفى أنه سيكون مركزاً إقليمياً، وذلك في أحدث مؤشر على الحساسيات في المملكة حيال وضع تمثيل الأنشطة الأجنبية. كانت الهيئة العامة للطيران المدني قد أعلنت أول من أمس أنها وقعت «اتفاقية مقر» مع إياتا لفتح «مكتبه الإقليمي في المملكة».

يمثل إياتا حوالي 290 شركة طيران في أنحاء العالم، ولديه مقر إقليمي حالياً في العاصمة الأردنية عمّان.

وقال إياتا إنه وافق على إنشاء مكتب في السعودية لكن ليس مقراً إقليمياً.

سندات عُمان ترتفع بعد سعيها لمساعدة من الصندوق

ارتفعت السندات الحكومية العُمانية، أمس الأربعاء، بعد أنباء عن أن الدولة الخليجية طلبت من صندوق النقد الدولي مساعدة فنية لمساعدتها على تطوير استراتيجية دين متوسطة الاجل وتعزيز هيكلها المالي.

وأظهرت بيانات تريدويب التابعة لـ«رفينيتيف» أن سندات عُمان المستحقة في 2051 ارتفعت بنحو سنت للدولار إلى 101,73 والسندات المستحقة في 2048 زادت 0,85 سنت ليجرى تداولها عند 99,6 سنتاً للدولار.

بنك دخان القطري يجمع 500 مليون دولار

أفادت وثيقة بأن بنك دخان القطري باع أمس صكوكاً لدعم رأس المال الإضافي من المستوى الأول عند 3,95 بالمائة، بعد أن تلقى طلبات تزيد عن 2,25 مليار دولار. وخُفضت الصكوك الدائمة من سعر استرشادي أولي عند 4,375 بالمائة. الصكوك الإضافية من المستوى الاول، اداة الدين الاكثر خطورة التي يمكن للبنوك طرحها، مصممة لتكون دائمة بطبيعتها، لكن يمكن للمصدرين استدعاؤها بعد وقت معين.

هل تركيا سعيدة بتهاوي عملتها؟

مصطفى عبد السلام

من الاحتمالات التي يجب عدم إغفالها عند بحث مسألة أسباب تهاوي سعر الليرة التركية هو أن التراجع قد يكون « مهندساً ومداراً»، أو على الأقل على هوى صانع القرار، رغم التكلفة السياسية والاقتصادية الباهظة للتراجع من تضخم الأسعار وتآكل المدخرات واهتزاز ثقة المستثمرين. ولذا غضت الحكومة التركية الطرف ولو مؤقتاً عن التراجع المستمر لليرة خلال الفترة الأخيرة، وهو تحول جذري إن تحقق وأستمر، فقبل سنوات كانت الحكومة تملأ الدنيا صراخا باستهداف عملتها ومحاولة إضعافها والمضاربة عليها من قبل قوى إقليمية ومصارف غربية تناصب الدولة العداء.

لكن في الفترة الماضية تعاملت تركيا بواقعية مع الأزمة، بل ودفعت بسياسات محددة في اتجاه تراجع الليرة وإضعافها عبر الحديث المتواصل عن ضرورة خفض سعر الفائدة رغم الضغوط التي تتعرض لها العملة، وعزل أردوغان ثلاثة من محافظي البنك المركزي خلال فترة لا تتجاوز العامين، ومحاولة الرئاسة التركية التدخل في إدارة السياسة النقدية، وعزل وزير المالية، براءت ألبيرق، ورئيس الصندوق السيادي.

باتت الحكومة التركية تتعامل ببرودة أعصاب مع قضية تراجع الليرة، وتوقفت عن استخدام كلمات منها أن الليرة خط أحمر، أو مهاجمة بنوك الاستثمار العالمية التي تترصد عملتها، وباتت تركز على كيفية الاستفادة من التراجع وتحويله إلى أمر في صالح الاقتصاد، وذلك بعد أن اقتنعت أن الدول قد تُضعف عملاتها وقت الأزمات بدلا من أن تقويها، وأن التراجع في صالح الاقتصادات بشرط الاستفادة منه وإدارته باحترافية، لأن تراجع العملة يلعب دورا مهما في زيادة إيرادات الدول من النقد الأجنبي خاصة من أنشطة رئيسية مثل الصادرات والسياحة والاستثمارات، ولنا في التجربة الصينية عبرة إذ دخلت في سنوات سابقة في حرب عملات مع الولايات المتحدة مع إصرارها على إضعاف عملتها، اليوان، لزيادة صادراتها.

تركيا استغلت أزمة العملة المحلية وإغلاق الدول حدودها وأسواقها واقتصاداتها بسبب تفشي كورونا في تحويل منتجاتها الى سلع جذابة ورخيصة تغزو الأسواق العالمية، كما نجحت في زيادة إنتاج قاعدتها الصناعية لتلبية الطلب المتزايد على السلع في الأسواق العالمية، واستغلال لحظات توقف حركة الطيران والشاحنات بسبب القيود التي فرضتها الدول بسبب الجائحة، وكانت النتيجة حدوث قفزة في قيمة صادرات تركيا في النصف الأول من 2021 حيث تجاوزت 105 مليارات دولار وتخطط للوصول بالرقم إلى 200 مليار دولار بنهاية العام. وهذا الرقم المحقق هو أعلى أرقام الصادرات في تاريخ تركيا.

لبنان: زيادة لأسعار الوقود تجاوزت 20% خلال أسبوع

بيروت ـ **العربي الجديد**

تبدو أسعار المحروقات الصاعدة صاروخيا في سباق مع طوابير السيارات المتطاولة يوما بعد آخر في لبنان، حيث يكابد أصحابها الأمرّين لساعات طويلة تحت الشمس الحارقة للحصول على صفيحة (20 لترا) أو أقل من ذلك، فيما بات الهم تعبئة الخزانات بغض النظر عن الأسعار المشتعلة.

حاجة الناس شكلت دافعا مغريا لوزارة الطاقة والمياه كي تقرر بالتفاهم مع المستوردين، زيادات متعاقبة على ضوء ارتفاع أسعار النفط العالمية، وأحدث قراراتها أمس الأربعاء، رفع سعر صفيحة البنزين 95 أوكتان 1500 ليرة، و98 أوكتان 1600 ليرة، والمازوت 1100 ليرة، إضافة إلى زيادة سعر قارورة الغاز (10 كيلوغرامات) 4300 ليرة لتصبح الأسعار على هذا النحو: بنزين 95 أوكتان 71600 ليرة، 98 أوكتان 73800، المازوت 55500، والغاز 45900.

ووفق بيانات غير رسمية فقد ارتفعت أسعار الوقود بنسب وصلت إلى 20,4%، مقارنة بالأسعار المعلنة الأسبوع الماضي، حيث زاد سعر البنزين 95 أوكتان الأكثر شعبية 17,2%، والبنزين 98 أوكتان 17,3%، والمازوت 20,4%، فيما يُعزى سبب شح الوقود إلى عدم وفرة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد كميات كافية لحاجة السوق المحلية، وسط انهيار أسعار الصرف لمتوسط 17,5 ألف ليرة لكل دولار في السوق السوداء، مقابل متوسط 1507,5 ليرات للسعر الرسمي الثابت منذ العام 1997.

وعقد «تجمّع أصحاب محطات الوقود» مؤتمرا صحافيا في «نادي الصحافة» الأربعاء، عرض المشاركون في خلاله ما سموه «الواقع الصعب الذي يعيشونه والصعوبات التي يواجهها القطاع»، حيث أشار المتحدث باسمهم، رشاد مشرفية، قائلا: «بدأت معاناتنا منذ ما يزيد عن السنة، مع بداية فرض الشركات المستوردة على المحطات دفع فواتيرها بالدولار الذي لم يكن متوافرا إلا في السوق السوداء وبأسعار الصرف المتبدلة التي لا تخفى على أحد، فما كان منا إلا التواصل لتوحيد كلمتنا وتوضيح موقفنا وقيامنا بتحركات أمام شركات التسليم وغيرها».

وطلب التجمع من الدولة «إقرار آلية تعمل بها الشركات ويتم على أساسها توزيع كميات عادلة ومتساوية من المحروقات يوميا وبين المناطق كلها وعلى أكبر عدد ممكن من المحطات، ما من شأنه أن يقلل من الازدحام».

الجزائر

الاستدانة الداخلية ملاذ للخروج من النفق المظلم

تواجه الحكومة الجديدة تحت قيادة وزير المالية الأسبق، أيمن بن عبد الرحمان، صعوبة في إيجاد الموارد المالية لتمويل الموازنة التكميلية لسنة 2021

الجزائر ـ **حمزة كحال**

دفع العجز غير المسبوق الذي تعيشه موازنة الجزائر، بالبنك المركزي إلى التدخل لإنقاذ الحكومة وإخراجها من النفق المظلم، وبعث بعض المشاريع الحكومية الكبرى، وتمويل فاتورة الدعم، في ظل شح الموارد وتبخر احتياطي الصرف بصفة متسارعة بسبب تهاوي عائدات النفط. ووضع بنك الجزائر (البنك المركزي) برنامجا خاصا لإعادة التمويل، لمدة سنة ابتداء من يوليو/ تموز الحالي، بسقف تمويلي قدره 2100 مليار دينار (15,7 مليار دولار) كدعم لبرنامج إنعاش الاقتصاد الوطني. وحسب نظام جديد لبنك الجزائر نشر في الجريدة الرسمية، فإن عمليات إعادة التمويل تتعلق بـ«الأذونات التي تصدرها الخزينة العمومية في إطار إعادة شراء القروض المجمعة».

وتواجه الحكومة الجديدة تحت قيادة وزير المالية الأسبق، أيمن بن عبد الرحمان، صعوبة في إيجاد الموارد المالية لتمويل الموازنة التكميلية لسنة 2021، إذ تجد الحكومة نفسها أمام تحدي الحسابات السياسية، التي تلقي بظلالها على إعداد قانون المالية، والامتحان صعب، حيث ضرورة الإبقاء على ميزانية الدعم لشراء السلم الاجتماعي، في مقابل صعوبة جمع الأموال، في ظل شح الموارد المالية.

ويبين الخبير المالي، نبيل جمعة، أن «البرنامج الخاص لإعادة التمويل الذي وضعه المركزي الجزائري، يعتمد على السندات، وهو يختلف من حيث الشكل وطريقة التمويل عن طباعة النقود، فهذه الأوراق المالية تعتبر دينا للبنوك، البرنامج يمتد على مدار سنة والمقابل الذي يمنحه المركزي للحكومة هو غطاء نقدي عبارة عن أذونات الخزينة، من الجانب المالي والاقتصادي هذا النمط من التمويل هو أقل ضررا من الأنماط المعتمدة سابقا، على غرار طباعة النقود مثلا، أو التفكير في الاستدانة الخارجية». وأضاف الخبير المالي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «المهم كيف ستنفق الأموال؟ هل لتمويل الاقتصاد كما هو ظاهر في الجريدة الرسمية أم سيوجه لتغطية عجز الموازنة في مجال الإنفاق العام على الدعم والمشاريع الحكومة غير الاقتصادية؟ والمهم أيضا هو ما هو تأثير هذه العملية على العملة الوطنية الدينار؟ هل ستتبع عملية التمويل بتعويم جديد للعملة؟ الأكيد نعم لكن بأي قدر وبأي أثر على التضخم». وارتفع الإنفاق في الموازنة الجزائرية هذا العام، ما رفع حجمها إلى 64 مليار دولار، وضيّق الخيارات أمام الحكومة ورئيسها لإيجاد الموارد المالية الكافية لتمويل الموازنة الثانية للسنة المالية، وسد ثغرة العجز، في وقت تعيش فيه الجزائر «عجزاً مركباً» على مختلف الأصعدة.

وحسب أرقام الحكومة الجزائرية، في موازنة 2021 الثانية، فإن عجز الموازنة المتوقع يقدر بنحو 3310 مليارات دينار أو ما يعادل 24,82 مليار دولار، وهو بفوق مستوى إيرادات النفط، فيما قدرت الحكومة السابقة عجز الخزينة العمومية بحوالي 4140 مليار دينار أو ما يعادل 31,04 مليار دولار، وتقدر حاجيات التمويل إجمالا بحوالي 3954 مليار دينار أو ما يعادل 29,64 مليار دولار. ويشكل العجز في الميزانية أحد المحددات الهامة التي تتم مراعاتها في مؤشرات التوازنات المالية العامة، خاصة في ظل تقلبات الإيرادات وارتفاع الإنفاق الذي تتوقعه الحكومة عند 8642 مليار دينار أو ما يعادل 64,78 مليار دولار. ويدعو الخبير الاقتصادي والمستشار لدى رئيس الحكومة، عبد الرحمان مبتول، «السلطات العمومية لفك شفرة التعامل وإدارة أشكال العجز في الموازنة وبحث كيفية تغطية هذا العجز، فضلا عن تحديد القيمة المتوقعة للحاجة إلى التمويل». ويضيف مبتول، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «قيمة العجز والحاجة إلى التمويل بالمليارات، لذا نرى ضرورة أن تطمئن السلطات العمومية المواطنين والمتابعين حول كيفية تغطية القيمة لأنه ليس مبلغا صغيرا ويحتاج إلى مورد واضح».

ويشرح أنه بالنسبة للبدائل فإن العودة إلى التمويل غير التقليدي أي طباعة النقود، متاحة لأن الرخصة القانونية لا تزال قائمة إلى غاية 2022 «وسبق أن نبهنا إلى ضرورة قيام البرلمان بتعديل الرخصة، كبديل عن الاستدانة الداخلية التي تم تجريبها ولم تؤد إلى نتائج على غرار القرض السندي لأن الأمر يتعلق بالحاجة إلى موارد عاجلة».

ويلفت مبتول إلى أن خيار التقشف وشد الحزام مستبعد في ظل ضغط الجبهة الاجتماعية وتبعات الأوضاع المتصلة بالجائحة، «إذ لا يمكن المساس بميزانية التسيير التي تتمثل في كتلة الأجور، لذا وجب توضيح الأمور حول آليات تغطية العجز وكما رأينا في السابق فإن تجربة القرض السندي تعكس صعوبة تجنيد موارد داخلية». وتتزايد المخاوف في الجزائر من التآكل السريع لاحتياطي النقد الأجنبي واتساع العجز في بلد يعتمد نمطا تقشفيا منذ 5 سنوات، فآخر الأرقام الحكومية الرسمية هذا العام كشفت عن تهاوي الاحتياطي إلى 47 مليار دولار، مقابل 72,6 مليار دولار في شهر إبريل/ نيسان 2019. وتتوقع الحكومة أن يستمر تبخر احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة المقبلة.

64,78

يشكل العجز في ميزانية الجزائر هذا العام أحد المحددات المهمة التي تتم مراعاتها في مؤشرات التوازنات المالية العامة، خاصة في ظل تقلبات الإيرادات وارتفاع الإنفاق، الذي تتوقعه الحكومة عند 64,78 مليار دولار.

الحكومة الجديدة تتخوف من المساس بالدعم (رياض كرامدي/فرانس برس)

المغرب

حرب الشائعات تهوي بأسعار البطيخ

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

ألحق انهيار أسعار البطيخ ضررا كبيرا بصغار المزارعين، حيث تأثروا بالشائعات التي كانت هدفا لها وبالإنتاج الكبير الذي يعرض في وقت واحد في السوق. وهوت أسعار البطيخ إلى مستويات غير مسبوقة منذ أكثر من شهر، حيث وصلت إلى ما دون 15 سنتا للكيلوغرام، علما أن ذلك السعر كان يتراوح في هذه الفترة من الأعوام السابقة بين 25 و30 سنتا، حسب الأسواق. واضطرت وزارة الفلاحة والصيد البحري للتدخل من أجل الدفاع عن سمعة البطيخ الأحمر الذي هوت اسعاره إلى مستويات غير مسبوقة، ما يلحق أضرارا كبيرة بالمنتجين، خاصة الصغار منهم.

ولم تكن الشائعات بريئة مما وصل إليه حال البطيخ الأحمر في السوق، فقد انتشرت عبر وسائط التواصل الاجتماعي، أنباء تفيد بمرض بعض الأشخاص إثر تناولهم للبطيخ الأحمر. وفي هذا السياق، يرى التاجر عبد الله الرحماني، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن تراجع الأسعار في الفترة الأخيرة، مرده في جزء منه إلى كثرة العرض حيث إن جميع هذه الفترة. ويذهب الرحماني إلى أنه بعدما كان يقتصر إنتاج البطيخ الأحمر على منطقة دكالة، انتقل إلى مناطق أخرى مثل زاكورة في جنوب المملكة وحتى إلى الشرق، ما يفسر زيادة العرض بشكل كبير.

وبينما تشير التقديرات إلى أن الإنتاج من تلك الفاكهة يتجاوز مليون طن في هذا العام، يؤكد الرحماني أن طرح مثل هذا الإنتاج في مدة وجيزة لا بد أن يفضي إلى تراجع حاد في الأسعار.

وإذا كان قانون العرض والطلب حاسما في تحديد الأسعار، فإن سريان شائعات حول تلوث البطيخ الأحمر استنفر وزارة الفلاحة والصيد والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية. ومن جانبه، يذهب نائب رئيس الكونفدرالية المغربية للزراعة والتنمية الريفية، التي تضم العديد من الفيدراليات العاملة في القطاع الزراعي، رشيد بنعلي، إلى أن الشائعات التي طاولت البطيخ الأحمر أفضت إلى تراجع الطلب ما ساهم في انهيار الأسعار.

وأضاف نائب رئيس الكونفدرالية المغربية للزراعة والتنمية الريفية، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن ذلك أضر بالمزارعين الصغار الذين يزرعون تلك الفاكهة في مساحات صغيرة لا تتعدى في أقصى الحالات الهكتار والنصف، مشيرا إلى أن زراعة البطيخ لا تشكل نشاطا جاذبا للمزارعين الكبار. وقد أكد المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (حكومي)، أن البطيخ لا تشوبه شائبة، مشددا على أن التحاليل المخبرية تفيد بعدم احتوائه تلك الفاكهة على بقايا مبيدات أو بكتيريا أو معادن ثقيلة مضرة بصحة المستهلكين. وأكد أن البذور المستوردة التي يستعملها المزارعون غير معدلة جينيا، موضحاً أن ذلك محظور في المملكة بالنسبة لجميع الزراعات، حيث يخضع ذلك لمراقبة من قبل المكتب الذي يعود له ذلك.

وسارت وزارة الفلاحة على نفس نهج المكتب في الدفاع عن البطيخ الأحمر، غير أنها أوردت أن صادرات المغرب منه وصلت إلى 218 ألف طن في الموسم الحالي، وهي الكمية ذاتها التي بيعت خارج المملكة في الموسم الماضي.

وذهبت الوزارة إلى أن تلك الصادرات وجهت، بشكل خاص، إلى الاتحاد الأوروبي، مؤكدة أنه لم يتم تسجيل، على مدى خمسة أعوام، أي مخالفات للمعايير المعمول بها من قبل أجهزة المراقبة الأوروبية.

ويعتبر البطيخ الأحمر مستهلكا كبيرا للماء في المغرب، حيث إن دراسة أنجزت من قبل الحوض المائي بسوس ماسة أبرزت أن سقي 200 هكتار من البطيخ تستدعي 10 ملايين متر مكعب من المياه، وهي كمية تتيح سقي 1000 هكتار من نخيل التمر، ما يدفع مراقبين إلى التنبيه إلى خطورة الإمعان في استغلال المياه لزراعة البطيخ في مناطق جافة.

طرح كميات كبيرة من البطيخ ساهم في خفض الأسعار (Getty)

أخبار العرب

ارتفاع احتياطيات قطر الأجنبية

أظهرت بيانات رسمية، أمس الأربعاء، ارتفاع الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية لمصرف قطر المركزي، في يونيو/حزيران الماضي، بنسبة 1,05 بالمائة، على أساس سنوي، في ارتفاع للشهر الـ40. وأوضحت بيانات مصرف قطر المنشورة على موقعه الإلكتروني، أن الاحتياطيات الأجنبية ارتفعت إلى 205,40 مليارات ريال (56,5 مليار دولار) في الشهر الماضي. وكانت الاحتياطيات بلغت 203,27 مليارات ريال (55,9 مليار دولار) في الشهر المماثل من 2020. وعلى أساس شهري، ارتفع الاحتياطي الأجنبي بنسبة 0,07 بالمائة، مقارنة بـ205,26 مليارات ريال (56,45 مليار دولار) في مايو/أيار الماضي. وتواصل احتياطيات قطر الأجنبية الارتفاع شهريا منذ أن بدأت النمو في مارس/آذار 2018، كما تستقر عند أعلى مستوى لها خلال خمس سنوات ونصف منذ أغسطس/آب 2015. وتشهد قطر ضغوطات بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا، وارتفاع تكلفة مشروعات تنظيم كأس العالم في 2022، إلا أنها في المقابل أظهرت صمودا مالياً.

السعودية تمنع دخول خضر وفواكه اردنية

أعادت السلطات السعودية عشرات البرادات الأردنية المحملة بالخضر والفواكه، خلال الأيام الماضية، بدعوى أن الشحنات تخالف المواصفات الفنية، وفق تصريحات صادرة عن نقيب تجارة الخضر والفواكه في الأردن، سعدي أبو حماد. وأعلنت وزارة الزراعة الأردنية، في بيان أمس الأربعاء، تشكيل لجنة فنية للبحث عن الأسباب المعطلة لتصدير بعض الإرساليات الزراعية عبر معبر حديثة مع الجانب السعودي. وأوضح البيان أن اللجنة تضم موظفين من مركز الوزارة والمركز الزراعي الحدودي (العمري) والجمارك ونقابة تجار ومصدري الخضر والفواكه في مركز جمرك حديثة، لمتابعة الإجراءات مع سلطات الحجر الزراعي السعودي. وأشارت إلى أن الأسبوع الماضي شهد تعطلاً في بعض الإرساليات الزراعية الصادرة من الأردن إلى السعودية، بعد تعديل بعض الإجراءات لدى الجانب السعودي التي لا تخص جودة وسلامة المحاصيل والمنتجات، بل تخص شكل وبطاقة التعريف للمنتجات.

تقارير عربية

مال وناس

الشارع الأردني يتخوف من زيادة الضرائب

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

عادت الحكومة الأردنية مجددا لطرح قضية التهرب الضريبي من خلال تعديلات منتظرة على قانون ضريبة الدخل والمبيعات الذي قالت إنه يحتوي على العديد من الثغرات التي لا بد من معالجتها لزيادة الإيرادات المتحققة من بند الضرائب، ما يساهم في تخفيض عجز الموازنة الذي يتجاوز سنوياً 1,5 مليار دولار. وأثار التوجه الحكومي لتعديل القانون، حالة من القلق لدى المواطنين ومختلف القطاعات الاقتصادية، للاعتقاد بأن ارتفاعا جديدا سيطرأ على الضرائب استجابة لضغوطات المالية العامة وتداعيات جائحة كورونا وتنفيذا لمطالب المؤسسات الدولية، خاصة صندوق النقد والبنك الدوليين. ووفق محللين، فإن الوعاء الضريبي في الأردن مرتفع جدا وتصل ضريبة المبيعات والضريبة الخاصة على بعض السلع إلى أكثر من 60% كالسيارات وبعض أصناف المحروقات. وتخضع جميع السلع بما فيها الغذائية باستثناء عدد محدود جدا منها لضريبة المبيعات وبنسبة تبلغ 16% على الأغلب. وحسب بيانات رسمية، بقدر حجم التهرب الضريبي في الأردن بأكثر من 1,5 مليار دولار سنويا. وقال المدير العام لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، حسام أبو علي، إن القانون المعمول به حالياً يحوي ثغرات قد تستخدم للاحتيال وعدم دفع الضرائب، أما مشروع القانون الجديد فسيحد من التهرب والتجنب الضريبيين ولا يتضمن فرض أية ضرائب جديدة أو توسيعاً لقاعدة الضرائب. وأضاف أن مشروع القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة 2021 يقف إلى جانب التجار الملتزمين من خلال مفهوم التوريد للسلعة أو الخدمة والمنطقة الضريبية، وكلاهما ممارسة عالمية تطبقها أكثر من 160 دولة، ويهدف لتسريع حصول التاجر على المستردات الضريبية من أصل الضريبة المدفوعة. وقال أبو علي إن كل دينار يدفعه التاجر سيحصل عليه بعد 3 أشهر بدلاً من 9 دون أية عوائق. ورغم تأكيدات المسؤول الأردني بأن مشروع القانون المعدل لا يتضمن رفعا للضرائب، إلا أن السنوات السابقة التي شهدت تعديلات متكررة للقانون خرجت في كل مرة بزيادة النسب الضريبية على السلع والخدمات والتوسع بعدد الأفراد الخاضعين لضريبة الدخل وإخضاع بنود جديدة لضريبة المبيعات. وقال مقرر اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني، ضرار الحراسيس، لـ«العربي الجديد» إن مجلس النواب لن يسمح بتمرير أي قوانين أو تشريعات تستهدف رفع نسبة الضرائب على المواطنين الذين يعانون من أوضاع مادية صعبة للغاية بخاصة مع الآثار السلبية الناتجة عن جائحة كورونا وتداعياتها وما نتج عنها من ارتفاع لنسب الفقر والبطالة وفقدان عشرات الآلاف لوظائفهم. وأضاف أنه سيتم أيضا رفع الضرائب على القطاعات الاقتصادية التي تعاني أيضا من تراجع في الأداء بسبب الجائحة، والأصل أن تنظر الحكومة في إمكانية تخفيض عبء الوعاء الضريبي وليس العمل على زيادته وذلك بهدف تحفيز الاقتصاد وتخفيف الكلف على مختلف الأنشطة.

انتقادات لتحميل المستهلك أي أعباء مالية جديدة

وقال الحراسيس: «لقد سبق وان قامت الحكومة بتعديل قانون الضريبة عدة مرات وفي كل مرة كان الهدف هو الحد من التهرب الضريبي، ولكن في السياق يتم رفع الضرائب»، مؤكدا أهمية تفعيل أدوات محاربة التهرب الضريبي. وأشار إلى أنه ضمن الخطة الحكومية للصيف الآمن، يؤمل أن يبدأ الاقتصاد الأردني حالة التعافي من آثار كورونا وتبعاتها بعد شهر سبتمبر/ أيلول من هذا العام وخاصة مع بدء تدفق الأفواج السياحية وعودة الحياة تدريجيا إلى مختلف القطاعات. وارتفعت حاصلات ضريبة الدخل والمبيعات والمساهمة الوطنية خلال الثلث الأول من العام الحالي بنسبة 25 بالمائة عن نفس الفترة من العام الماضي. وحسب البيانات الصادرة عن دائرة الضريبة، فقد بلغ مجموع الحاصلات خلال الثلث الأول من العام الحالي 1,93 مليار دولار مقارنة بـ 1,54 مليار دولار تم تحصيلها خلال نفس الفترة من العام الماضي. من جانبه، قال رئيس غرفة تجارة الأردن، نائل الكباريتي، لـ«العربي الجديد» إن القطاع التجاري يطالب الحكومة بإعادة النظر في حجم الوعاء الضريبي ودراسته بشكل حقيقي وبما يساهم في تحريك الوضع الاقتصادي ويساعد بعض القطاعات مثل التجارة على تجاوز الظروف الراهنة وتحفيزها وبالتالي تعظيم العائد على الاقتصاد بشكل عام، ذلك أن الانتعاش سيؤدي إلى ارتفاع في حجم الضرائب حتى وإن تم تخفيض نسبتها.

وأضاف أن العديد من القطاعات الاقتصادية كالتجارة والسياحة تأثرت كثيرا بسبب جائحة كورونا وتحتاج إلى إجراءات حكومية ناجعة لإنقاذها، وتحتاج إلى تعليق الضرائب المفروضة عليها وعلى الأقل تخفيضها هذه الفترة. وشكل ارتفاع الضرائب والمطالبة بتخفيضها أحد العناوين الرئيسية لحراك الشارع الأردني الذي شهدته البلاد خلال السنوات القليلة الماضية وأدى لإقالة حكومة هاني الملقي عام 2018 عندما كانت تنوي رفع نسبة ضريبة الدخل على القطاعات الاقتصادية والمواطنين. وقال الخبير الاقتصادي، حسام عايش، لـ«العربي الجديد» إن حجم الوعاء الضريبي إذا تم تجميعه، سيكون مرتفعا حيث يدفع المواطن بشكل مباشر وغير مباشر ضرائب متعددة مثل ضريبة المبيعات على السلع والخدمات وضريبة الدخل والرسوم الجمركية وضرائب العقارات وبدلات الطوابع وغيرها. وأضاف أنه يتم تحميل المواطن أعباء مالية تفرض عليه في نهاية الأمر.

المواطنون يعانون من غلاء المعيشة (فرانس برس)

«إيفرغيفن» تغادر البحيرات المصرية

غادرت السفينة اليمنية «إيفرغيفن» منطقة احتجازها في البحيرات المرة المصرية نحو مدينة الإسماعيلية، أمس الأربعاء، تمهيدا لمغادرتها قناة السويس واستئناف رحلتها إلى مدينة روتردام الهولندية. وأظهر بث مباشر نشرته وسائل إعلام مصرية، لحظة تحرك السفينة واستقرارها في منتصف الممر الملاحي ومغادرتها شمالا، بعد 107 أيام على احتجازها. والثلاثاء، أصدرت محكمة الإسماعيلية في مصر، قرارا قضائيا برفع الحجز عن سفينة إيفرغيفن المحتجزة لدى السلطات المصرية منذ أكثر من ثلاثة شهور. والأحد، أعلن ممثل عن ملاك السفينة، التوصل إلى «حل رسمي» مع هيئة قناة السويس المصرية بشأن أزمة جنوحها قبل أشهر، فيما قالت الهيئة إنه سيتم إطلاق سراح السفينة.

اليمن

مشاورات السلام تتجاهل الأزمات

صنعاء ـ **محمد راجح**

تستمر تحركات ومشاورات إيقاف الحرب وإحلال السلام في اليمن والتي تجرى بشكل سري ويشوبها البطء الشديد وعديد من التعقيدات والملفات الصعبة والشائكة، في ظل تصعيد متواصل للمعارك الدائرة، خصوصاً في مأرب شرقي اليمن وتوسع الأزمات الاقتصادية والمعيشية والإنسانية التي يكتوي بنيرانها معظم سكان البلاد. وانتقد مراقبون الطريقة التي تجرى فيها هذه المباحثات المعقدة والتي لا تركز على حل أزمات ومشاكل اليمنيين الاقتصادية والمعيشية، إذ تبحث بشكل كبير تلبية المطالب الخاصة بأطراف الصراع الدائر ومكاسبهم المالية والاقتصادية وفي توزيع وتقاسم الثروات والمناصب فيما بينهم. ويشير خبراء إلى أن المشاريع الصغيرة والأصغر مهملة وهي التي يجب أن تستحوذ على الاهتمام الأكبر من قبل جميع الأطراف ورعاة المشاورات الدوليين، من أجل وضع حد لتدهور الاقتصاد والعملة والبطالة المتفشية بشكل مريع وما ينتج عنها من توسع رقعة الفقر والجوع. وقالوا إن هذه المشاريع لا تقل أهمية عن إيقاف الحرب التي طال أمدها وتوسعت تبعاتها الكارثية.

في السياق، يحذّر أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء وعضو المرصد الاقتصادي اليمني، علي سيف كليب، من فوات الآوان لمعالجة هذه الأزمات الاقتصادية والإنسانية التي أصبحت عبارة عن جحيم يحرق كل يوم المزيد من اليمنيين الذين لا يأبه بهم أحد، في ظل خطط غير مجدية في التعامل مع هذه الأزمات والتي تركز على تقديم الفتات من المساعدات الإغاثية والتي ينخرها فساد كبير يجعلها لا تصل إلى الفئات السكانية المستحقة لها. ويقول كليب لـ«العربي الجديد» إن اليمن بعد ست سنوات حرب يعيش في مأساة حقيقية، وبطالة مدمرة وفقر وجوع، إذ فوت المجتمع الدولي فرصة حقيقية لمساعدة اليمنيين الذين أصبحت غالبيتهم بلا أعمال، وذلك في مؤتمر المانحين الأخير والذي كان يجب أن يركز على تخصيص ما نتج عنه من تمويلات في برامج تنموية هادفه من خلال دعم المشروعات الصغيرة والأعمال المتوسطة لما لها من مردود واسع وتأثير في امتصاص هذه الأزمات المتفجرة. في هذا الخصوص، تكمن أهمية مؤسسات التمويل الأصغر في القيام بدور حيوي بالغ الأهمية للحد من البطالة وتوفير سبل العيش والتخفيف من الفقر من خلال تقديم الخدمات المالية الملائمة التي تشجع على الادخار وتمنح القروض اللازمة لذوي الدخل المحدود من الشباب والرجال والنساء لمساعدتهم على إقامة المشاريع الصغيرة وامتلاك الأصول الإنتاجية المدرة للدخل، حسب كليب. وتظهر تقارير اقتصادية أن المنشآت الصغيرة تستمثل المصدر الرئيسي في توفير فرص العمل بنسبة تزيد على 70% خلال الفترة القادمة، في حال الاهتمام بها.

ويرى الباحث الاقتصادي، مختار المسعودي، أن الترتيب الكلي للتحركات الهادفة لتحقيق تقارب بين أطراف الصراع في اليمن تبحث تقاسم الموارد بين طرفي الحرب والنقد المطبوع والاستفادة من عائدات النفط والغاز سواء المستورد عبر ميناء الحديدة أو ما يتم تصديره من قبل الحكومة اليمنية، والتي تذهب عائداته إلى جيوب المسؤولين في الحكومة والمتنافرين على عدة عواصم عربية. وحسب المسعودي في حديثه لـ«العربي الجديد»، فإن رواتب الموظفين المدنيين المتوقفة منذ أربع سنوات لا تحظى بأي اهتمام في المشاورات بين الأطراف المتصارعة على الرغم من كونها أحد الأسباب الرئيسية في تفجير أكبر أزمة إنسانية على مستوى العالم، بحسب تصنيف الأمم المتحدة، ناهيك عن تجاهل مراكز ومنشآت التعليم الفني والمهني التي دمرتها الحرب.

ويشهد سوق العمل في اليمن تحديات واختلالات متعددة تتطلب شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص للتغلب عليها، حيث أن هناك مشاكل مرتبطة في عدم ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات الاقتصادية والاستثمارية. وتؤكد مؤسسات الأعمال المحدودة المتبقية أنها تواجه صعوبة في إيجاد عدد كاف من الكوادر المؤهلة لتلبية احتياجات عملها، في إطار الجهود الرامية لامتصاص البطالة.

ويتطرق عضو الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية في اليمن، علي عيسى، إلى القطاع الخاص الذي يمكنه وفق حديثه لـ«العربي الجديد»، أن يلعب دورا واسعا وقياديا في عملية انتشال المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي توقفت بسبب الحرب الدائرة في البلاد، وذلك من خلال استيعاب أي تمويلات يمكن تخصيصها في هذا الاتجاه وتنفيذ المشاريع التنموية وخلق فرص عمل عديدة تسهم في الحد من البطالة ومكافحة الفقر. ويرى ضرورة استشعار الأطراف المعنية لدور القطاع الخاص الذي يمكن أن يلعبه في عملية التشغيل والقيام بواجب تنموي وقدرته على المساهمة الفاعلة في الحد من البطالة واستقطاب الأيادي العاملة وتوفير البيئة المناسبة لها للإبداع والإنتاجية.

أخبار العالم

كوريا الجنوبية ترفع ميزانية المساعدات الإنمائية

قالت الحكومة الكورية الجنوبية، أمس الأربعاء، إن كوريا الجنوبية خصصت 4,17 تريليونات وون (3,7 مليارات دولار) لميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية لعام 2022، بزيادة قدرها 12,3% عن العام الماضي. وتمت الموافقة على ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية لعام 2022 في اجتماع للجنة المساعدة الإنمائية الدولية التابعة للحكومة عقد برئاسة رئيس الوزراء «كيم بو-كيوم». ويمثل حجم ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية للعام المقبل زيادات كبيرة في الأموال المخصصة للمساعدة في المجالات المرتبطة بالوباء، والمساعدات الإنسانية. وزادت الأموال المخصصة للتعاون في مجال الصحة العامة بنسبة 36,5% لتصل إلى 458,4 مليار وون وسط جائحة كوفيد-19.

رقم قياسي لتسجيل المركبات الآلية في الصين

قالت وزارة الأمن العام في الصين، إن البلاد سجلت رقما قياسيا بلغ 18,71 مليون مركبة آلية مسجلة حديثا في النصف الأول من عام 2021. وحتى نهاية يونيو/ حزيران 2021، كانت لدى الصين 384 مليون مركبة آلية في الإجمالي، بما في ذلك 292 مليون سيارة، وفقا للبيانات الصادرة عن الوزارة. وقالت الوزارة إن عدد سائقي المركبات الآلية حاملي الرخص بلغ 469 مليونا منهم 431 مليون سائق سيارة. وذكرت الوزارة أنه تم تسجيل أكثر من 1,1 مليون سيارة طاقة جديدة في النصف الأول من عام 2021، وهو أيضا رقم قياسي مرتفع لنفس الفترة من أي عام. ويمثل الرقم زيادة بنسبة 200 في المائة عن نفس الفترة من العام الماضي ويمثل ما يقرب من ثمانية بالمائة من إجمالي تسجيلات السيارات. وبنهاية يونيو/ حزيران، كانت لدى الصين 6,03 ملايين سيارة تعمل بالطاقة الجديدة.

طاقة

لا يمكن للنفط الصخري الأميركي أن يربح ما لم تكن الأسعار عالية، لارتفاع تكاليفه قياساً بتكاليف إنتاج نظيره التقليدي، وبما أن الظروف مؤاتية تسعى شركات الصخري للاصطياد في انقسامات «أوبك+»

النفط الصخري الأميركي

تأهّب للاصطياد في مياه «أوبك+» العكرة

يوبورك ـ **العربي الجديد**

ما أن فشل اجتماع «أوبك+» وخرجت تفاصيل الانشقاق السعودي الإماراتي إلى العلن بعد مفاوضات دامت من الخميس حتى الإثنين الماضيين من دون نتيجة، حتى أطلقت شركات إنتاج النفط الصخري الأميركي العنان لاتصالات مكثفة فيما بينها، في محاولة لجني ثمار إخفاق التحالف النفطي في التوصل إلى اتفاق إنتاج جديد يراعي المنتجين والمستهلكين في آن. فخلال اتصالات يُجريها المديرون التنفيذيون منذ أيام، لم تأمر شركات النفط الصخري أطقمها بالتنقيب عن المزيد من النفط، كما أنها لا تخطط لتسجيل عودة خارقة لإنتاج النفط الخام الأميركي، وفقا لما نقلت شبكة «بلومبيرغ» الأميركية عن مصادر مطلعة على المداولات، بل إن المديرين يسعون لتأمين عمليات تحوّط بمعنى تأمين أسعار للنفط الذي يخططون لإنتاجه العام المقبل وحماية أنفسهم من تراجع محتمل في السوق. المؤرّخ النفطي ونائب رئيس «أي‌اتش‌إس ماركيت»، دانيال يرجين، يتوقع أن يضيف النفط الصخري نحو 200 ألف برميل يوميا إلى الإنتاج الأميركي هذه السنة، وما يصل إلى 400 ألف برميل يوميا العام المقبل، شرط أن يبقى سعر البرميل فوق 65 دولارا. وبسعر مستقر قدره 75 دولارا، يمكن أن تزيد غالبية الشركات الإنفاق 30% مع الاستمرار في الالتزام بمعدلات إعادة استثمار رأس المال المنخفضة الموعودة للمساهمين، وفقا للخبير لدى شركة «ريستاد إنرجي» Rystad Energy، ارتيم ابراموف.

والتحوّطات هي الشيء الوحيد المؤكد بشأن استجابة النفط الصخري لأزمة «أوبك+» حتى الآن، بعدما أثار فشل التحالف تساؤلا عما إذا كان منتجو النفط الأميركيون سيعودون لاغتنام اللحظة من أجل الحصول على حصّة في السوق، مع أن البعض، كالعراق مثلا، يخشى من أن يؤدي خلاف «أوبك+» إلى حرب أسعار قد تُغرق السوق بالنفط الخام في نهاية المطاف، علما أن سعر البرميل ارتفع خلال تعاملات أمس الأربعاء، متعافيةً من انخفاض حاد في جلسة الثلاثاء بعد إلغاء محادثات المنتجين، الأمر الذي زاد احتمال تحوّل كبار مصدّري الخام في العالم إلى رفع الإنتاج لاقتناص حصص سوقية، وفقا لـ«رويترز» التي أفادت بأن سعر برميل خام برنت القياسي كان صاعدا بنحو 1% مسجلا 75,27 دولارا، والخام الأميركي 1,2% إلى 74,25 دولارا بعد تراجع بأكثر من 2% في الجلسة السابقة. والظرف الحالي يبدو بمثابة أكبر اختبار حتى الآن لعزم شركات النفط الصخري على التصرّف بانضباط والتركيز على عوائد الاستثمار بدلا من القلق على النمو، فيما لا تزال مثارا لجدل كبير مسألة ما إذا كانت هذه الصناعة ستتمكن من المضي قُدُما في مسارها أو ستعيد مئات منصات الحفر إلى العمل مجددا. في هذا السياق، تقول كبيرة محللي النفط في «رابيدن إنرجي غروب» Rapidan Energy Group، شيرين لاخاني، لـ«بلومبيرغ»، إن منتجي النفط الصخري «مستمرون أكثر بالتركيز على الانضباط الرأسمالي، وزيادة عوائد المساهمين، والحفاظ على التدفق النقدي الإيجابي الحُر».

أما أندي هندريكس، رئيس شركة «باترسون-يو‌تي‌أي إنرجي» Patterson-UTI Energy Inc، ثانية أكبر مالكي منصات حفر الزيت الصخري، فقد أبدى في مقابلة الثلاثاء الفائت، اعتقاده أن الحفارات قادرة على القيام بأمرين معا، هما زيادة الإنتاج استجابة لارتفاع الأسعار، والمحافظة على وعد للمستثمرين بضبط الإنفاق. في الوقت الحاضر، من الواضح أن المنتجين

7,1 ملايين برميل يومياً

من المتوقع ان تدرك «منظمة الدول المصدرة للبترول» (أوبك) وحلفاؤها بقيادة روسيا، قوة انتاج شركات النفط الصخري الاميركي، حتى في الوقت الذي يتعهّد فيه المنتجون بعدم إغراق اسواق الطاقة العالمية من جديد. فقد سبق ان اضافت الولايات المتحدة الى انتاجها، 7,1 ملايين برميل يومياً، بين عامَي 2011 و2019، وفقاً لبيانات شبكة «بلومبيرغ»، اي ما يعادل تقريبا الانتاج الحالي لثلاث دول مجتمعة هي الامارات والكويت وايران.

الانخفاض الأسعار لا يناسب منتجي النفط الصخري نظراً لارتفاع تكاليف تنقيبه واستخراجه ـ لكساس (Getty)

الصخري يزيد الإنتاج الأميركي 400 ألف برميل العام المقبل

الأميركيين لم يُبدوا حتى الساعة، أية علامات مهمة على خط العودة إلى النمو في مواقع النفط الصخري من تكساس إلى داكوتا الشمالية، وربما يكون الأفضل أن تنتظر هذه الصناعة الأميركية انحسار عاصفة «أوبك+»، لترى اتجاه الأمور على نحو أوضح وتقيس معنويات المستثمرين قبل اتخاذ أي قرار بشأن مقرراتها التالية. ومع زعم المنقّبين الأميركيين بقدرتهم على تحقيق الانضباط المالي، تُبدي هندريكس اعتقاده بأنهم سيفعلون ذلك لأنهم بحاجة إليه، لكن عقلية المستثمرين يمكن أن تكون في الواقع هي ما يتغيّر، معتبرا أنه مع تداول برميل النفط بسعر 73 دولارا، سيقولون لأنفسهم: «لماذا لا ننقّب أكثر قليلا؟ دعونا ننتج المزيد».

وريثما يحصل ذلك، تلجأ شركات النفط الصخري إلى التحوّط، فقد ارتفعت بقوة الأسبوع الماضي، الفائدة المفتوحة على العقود الآجلة للنفط في نيويورك، وهي تشير إلى العدد الإجمالي للعقود التي يحتفظ بها السوق في نهاية يوم التداول، مصحوبة مع مكاسب الأسعار في الولايات المتحدة. وينطلق ذلك من اتخاذ منقّبي «الصخري» مواقع جديدة كوسيلة للتحوّط أو حماية ميزانيات الإنفاق الخاصة بهم في حالة تراجعت الأسعار خلال الأشهر القادمة. ويعتقد المحلل في «أي‌اتش‌إس ماركيت» IHS Markit Ltd، راؤول ليبلانك، أن منتجي النفط الصخري قد يحتاجون إلى سعر ثابت يناهز 85 دولارا للبرميل، ليزيدوا الإنتاج ما بين 8% و10% سنويا وتحقيق أرباح ملائمة للمساهمين في شركاتهم، مضيفا أنه «يمكن للمنتجين في الولايات المتحدة، واقعا، أن يحققوا نموا أسرع من أي وقت مضى من دون مشاكل تُذكر، والإغراء يزداد قوة بالنسبة إليهم لاستئناف النمو بطريقة ستؤثر على نحو ملموس في التوازن العالمي». وقد وضع معظم المنتجين الأميركيين خطط التنقيب الخاصة بهم لسنة 2021، وأمضوا شهورا في طمأنة المستثمرين إلى أنهم لن يبالغوا في إنفاق أموالهم، خلافا للازدهار الكبير الذي غذّته الديون خلال السنوات العشر المنصرمة، فيما سيكشف غالبية المنتجين النقاب عن ميزانيات الحفر في الفصل الرابع من هذا العام أو في الفصل الأول من العام 2021، ما يعني أن لديهم وقتا كافيا ليتكيّفوا مع مرحلة جديدة من الأسعار الصاعدة.

في الولايات المتحدة... الكل يعوّل على البنك المركزي

الهدوء يرتكز على الثقة بمجلس الاحتياطي الفيدرالي ورئيسه جيروم باول (Getty)

يلعب مجلس الاحتياطي الفيدرالي دوراً محورياً في الاستقرار الاقتصادي

واشنطن ـ **شريف عثمان**

في الولايات المتحدة، وبعد ما يقرب من 6 أشهر من وصول الرئيس جو بايدن إلى البيت الأبيض، يبدو كل شيء هادئاً، سواء في واشنطن، حيث مقر صندوق النقد والبنك الدوليين، أو في نيويورك حيث يقع حي «وول ستريت» الشهير، إلا أنه بدا واضحاً في الفترة الأخيرة أن كل هذا الهدوء يرتكز على الثقة في مؤسسة ضخمة، هي مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي)، ورئيسه جيروم باول. وفي وول ستريت، ورغم المخاوف من ارتفاع معدل التضخم، وما قد يتطلبه من رفع معدلات الفائدة، يتعامل المستثمرون في سوق الأسهم والسندات كأن لا شيء يقلقهم بعد تطمينات «المركزي»، حيث سجل مؤشر «ستاندرد اند بورز500» مستويات قياسية في الأونة الأخيرة، لتتجاوز إنجازاته إلى34 مستوى قياسياً جديداً منذ بداية العام الحالي. ولم يخذل مؤشر «ناسداك» الرائعين في شركات قطاع التكنولوجيا شديد الحساسية لتغيرات معدلات الفائدة، حيث سجل في اليوم نفسه المستوى القياسي الرقم 18 الذي يسجله المؤشر منذ بداية العام. وبدوره، لم يتخلف مؤشر «داو جونز» الصناعي هذه المرة عن ركب الأرقام القياسية، حيث سجل مستوى قياسياً جديداً للمرة الأولى منذ مايو/ أيار الماضي، ليصل عدد المستويات القياسية التي سجلها منذ بداية العام الحالي إلى 23. وفي حين لعبت بيانات الوظائف القوية الصادرة يوم الجمعة الماضي، والتي جاءت أفضل كثيراً من التوقعات، دوراً واضحاً في ارتفاع مؤشرات الأسهم الأميركية الرئيسية، بعد تأكيدها استعادة الاقتصاد الأميركي لانتعاشه بمعدلات صحية، إلا أن سيطرة البنك الفيدرالي وسياساته على الأسواق كانت واضحة، وهو ما ظهر في ثقة المستثمرين في كل ما يفعله البنك المركزي الأكبر في العالم. وواصل رئيس البنك الفيدرالي تصدر الصفوف لطمأنة المستثمرين حول العالم بعد ارتفاع معدل التضخم الأميركي لأعلى مستوياته منذ عام 2008 ووصوله إلى 5,4%، مؤكداً أن هذه الارتفاعات ستكون مؤقتة، وأن نمو الاقتصاد الأكبر في العالم سيتسارع خلال الشهور المقبلة إلى نهاية العام.

ولم يدعم البنك الفيدرالي سوق الأسهم وحدها، حيث شهدت سوق سندات الخزانة ارتفاعات متقاربة في القوة، بعدما استمرت معدلات العائد عليها في الانخفاض خلال الشهور الأربعة الأخيرة تقريباً. وترتفع قيمة السندات كلما انخفض العائد، وهو ما حدث أخيراً، مؤكداً ثقة مستثمري السندات أيضاً في سياسات البنك الفيدرالي وقدرته على التأثير في الأسواق. وفي مقال حديث له، تساءل جون ميسون، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «نيو فابيانس» المتخصصة في التمويل، عما إذا كان مستقبل الاقتصاد الأميركي سيسير في الاتجاه الذي يتوقعه باول ورفاقه، مؤكداً أنه «لا يثق الجميع في صورة مستقبل الاقتصاد التي يروج لها البنك الفيدرالي بالدرجة نفسها التي يثق بها صانعو السياسة النقدية»، ولا يخلو الأمر من رافضي سياسات البنك بالتأكيد، حيث ما زال الاقتصادي المصري - الأميركي الشهير محمد العريان، رئيس كلية «كيونز» في جامعة «كامبريدج» العريقة، مصراً على خلافه مع سياسات مسؤوليه «الصبورة»، وربما الخاطئة، محذراً في أعقاب تصريحات رئيس البنك الأخيرة، من الندم مستقبلاً على التأخر في رفع معدلات الفائدة أو إيقاف برامج التيسير الكمي التي بدأها وقت احتدام أزمة انتشار فيروس كورونا في الربع الأول من العام الماضي. ولا يقتصر التعويل على سياسات البنك الفيدرالي على مستثمري الأسهم والسندات، حيث طالب صندوق النقد الدولي بنك الاحتياط الفيدرالي بالبدء في رفع معدلات الفائدة على أمواله قبيل نهاية العام القادم، 2022، أو أوائل عام 2023، مع الإبطاء التدريجي لبرامج التيسير الكمي خلال النصف الأول من العام القادم، حماية للاقتصاد العالمي.

وفي تصريح غير معتاد، وخوفاً من التأثيرات السلبية لارتفاع معدل التضخم الأميركي بعد تريليونات الدولارات التي ضخّها على مدار الخمسة عشر شهراً الأخيرة، قال باحثون من الصندوق، في بيان نُشر الخميس الماضي على موقعه على الإنترنت، في أعقاب انتهاء مهام ما يعرف بالمادة الرابعة في الولايات المتحدة، إن البنك الفيدرالي سيبدأ على الأرجح في الإيقاف التدريجي لعمليات شراء السندات، التي اشترى بمقتضاها ما بلغت قيمته 120 مليار دولار شهرياً من سندات الخزانة وسندات الرهن العقاري منذ ظهور فيروس كوفيد-19 وانتشاره في الأراضي الأميركية، خلال فترة لا تتجاوز سنة.

توقعات بتسارع وتيرة النمو الأميركي حتى نهاية 2021

شهر من التقلبات الحادة لـ«بيتكوين»

لندن ـ **العربي الجديد**

لا تُحسد العملة الرقمية الأولى في العالم، «بيتكوين»، على أدائها في الأونة الأخيرة، فبرصدها على مدى شهر، تتكشف حدّة التقلبات التي أصابتها، ما أوجد حالة من الشهير الديقين، إن كان في أوساط المشترين أو المعدّنين على السواء. من أبرز المحطات التي مرّت بها العملة على مدى شهر، كان صعودها في 9 يونيو/حزيران 8,54% إلى 36265 دولارا، لتضيف 2853,31 دولارا فوق سعر إغلاقها السابق، وكسبت بذلك 30,1% من أدنى مستويات العام الحالي والبالغ 27734 دولارا الذي بلغته في 4 يناير/كانون الثاني 2021. وفي اليوم نفسه، وافق برلمان السلفادور على قانون يعتبر العملة الإلكترونية قانونية، في خطوة غير مسبوقة عالميا، وهو ما أثار احتجاجات شعبية حينها. وفي الـ14 من الشهر نفسه، تجاوزت «بيتكوين» 40 ألف دولار، للمرة الأولى في أسبوعين ونصف، وسجلت 40,1 ألف دولار، بزيادة 2,99%، قبل أن تهبط 7% إلى 35431,15 دولارا في 18 يونيو/حزيران، لتهوي بنسبة 45,4% عن أعلى مستوى بلغته هذا العام عند 64895,22 دولارا في 14 إبريل/نيسان المنصرم.

وفي 21 يونيو/حزيران، تراجعت العملة المشفرة، في ظل امتداد الحملة الصينية ضد نشاط تعدينها إلى مقاطعة سيشوان، وهبطت إلى 32288 دولارا لأول مرة منذ 8 يونيو/حزيران، منخفضة بنحو 7,9%. وفي اليوم ذاته، أظهرت بيانات «كوين شيرز» لإدارة الأصول الرقمية، أن صناديق ومنتجات العملة المشفرة «بيتكوين» شهدت نزوحا لتدفقات رؤوس الأموال، للأسبوع السادس على التوالي، مع تضررها من حملة الصين على التعدين، الأمر الذي أثار فزع المستثمرين. وأوضحت أن «بيتكوين» سجلت نزوحا لتدفقات بقيمة 89 مليون دولار على مدار أسبوع. لكن منذ بداية العام، بلغت القيمة الإجمالية للتدفقات النازحة من «بيتكوين» 487 مليون دولار أو 1,6% من الأصول تحت الإدارة.

هبطت دون 30 ألفا في 22 يونيو لأدنى مستوى منذ يناير

الشركة المتخصصة أوضحت أن قطاع العملات المشفرة ككل سجل، حينها، ثالث أسبوع على التوالي لنزوح التدفقات، بقيمة بلغت 79 مليون دولار الأسبوع الماضي، في أطول سلسلة نزوح منذ فبراير/شباط 2018. وعلى مدى 3 أسابيع، بلغ صافي التدفقات النازحة 210,5 ملايين دولار. لكن «بيتكوين» ما لبثت أن عوّضت بعض خسائرها في أسبا رغم الحملة الصينية، فارتفعت 3% إلى 32600 دولار، بعدما انخفضت أكثر من 10% في اليوم السابق، حين بدأت عمليات بيع مكثفة بعد إعلان البنك المركزي الصيني استدعاء أكبر البنوك وشركات المدفوعات في الصين وحثها على اتخاذ إجراءات صارمة بشأن تداول العملات المشفرة. ثم صعدت لاحقا لتعاود هبوطها في 22 يونيو/حزيران، حيث انخفضت دون 30 ألف دولار، للمرة الأولى منذ نهاية يناير/كانون الثاني، وجرى تداولها مقابل 29662 دولارا، بانخفاض 8,95%. كما خسرت في 25 يونيو/ حزيران 7,37%، مسجلة 32094,44 دولارا.

وبعد تجاوزها 36 ألف دولار في 29 يونيو/ حزيران، هبطت «بيتكوين» لاحقا، ثم صعدت مجددا لتلامس الفائت 3,7% إلى 35094 دولارا، وبقيت عند مستوى قريب أمس الأربعاء، مسجلة خلال التعاملات 35053 دولارا، أي أقل بقليل من مستوى الثلاثاء.

اعتراض شعبي في السلفادور على اعتراف البرلمان بقانونية العملة الرقمية (Getty)

رؤية

بين الشحم والورم الاقتصادي

جواد العناني

يعمل الاقتصادي الهندي روشير شارما (Ruchir Sharma) مديراً لاستثمارات تفوق عشرين مليار دولار في بنك الاستثمار الأميركي «مورغان- ستانلي»، وهو الآن المخطط الاستراتيجي لهذه الشركة المالية العملاقة. وقد وضع هذا الاقتصادي من ولاية راجستان كتبا رائجة، خصوصا في الهند، وبنى سمعته على أنه اقتصادي يجرؤ على مخالفة الآراء السائدة ويتحدّاها، بل ينتقدها.

وقد أصدر حديثاً كتابه «القواعد العشر للأمم الناجحة»، (Ten Rules of Successful Nations)، ويلخص فيه أفكاره التي وضعها في كتبه السابقة، وانتقد فيها مؤسسات اقتصادية تتنبأ بأن الصين تسير نحو تحقيق معدلات نمو خارقة، وسوف تحتل قريباً المركز الأول عالمياً. وفاجأ المستبشرين من الأميركيين بقوله إن هناك علامات تشقق في الإنجاز الاقتصادي الأميركي.

وفي كتابه «الأمم المنطلقة للنمو»، وهذه ترجمتي لعنوان كتابه «The Breakaway Nations»، ناقش أن الدول التي حققت نجاحات باهرة، مثل اليابان وسنغافورة وكوريا وغيرها، ربما لن تستطيع الاستمرار في النمو بوتيرة عالية.

وقال إن مقومات الانطلاق، بعد تحقيق معدلات نمو عالية سنواتٍ قد تصل إلى عشر أو أكثر، لا بد أن تصل إلى نقطةٍ يصبح عندها النمو العالي غير ممكن، لأن هذا التواصل في النمو يتطلّب مؤهلاتٍ خاصة، تتفاوت بين دولة وأخرى. وعندما راجع الأدبيات التي تتنبأ بتغير النظام الاقتصادي العالمي، بعد إنشاء منظمة «BRIC» أو البريكس، أو البرازيل وروسيا والهند والصين (وأغفل جنوب أفريقيا)، قال إنه لا يجوز التعميم على هذه الدول كمجموعة، بل لا بد من دراستها واحدةً واحدة.

وقال إن الصين لن تستمر في تحقيق معدلات نمو عالية (وهذا ظاهر في السنتين الأخيرتين)، وإذا تراجع النمو في الصين، فإن الدول التي كانت تصدّر المواد الخام إلى الصين ستعاني أيضاً، وخصوصا البرازيل ثم روسيا، والدول النفطية.

وقد أثار رأيه جدلاً كبيراً في بلده الهند، عندما قال إن فرصة الهند في الانطلاق وكسر القاعدة لا تزيد عن 50% فرصة نجاح، والباقي احتمالية الفشل. وقد أورد هذه المعلومات في كتابه «صعود الأمم وسقوطها» (The Rise and Fall of Nations).

ولذلك جاء، بعد ذلك كتابه، أخيرا، «القواعد العشر لنجاح الأمم»، ليلخصها في أمور لا تستطيع النماذج الرقمية أن تقيسها أو تأخذها بعين الأعتبار. وقال إن الأرقام وحدها لا تكفي للتنبؤ بمصائر الأمم، بل لا بد أن نأخذ في الاعتبار قضايا أكثر عمقاً، وأقرب إلى توصيف المجتمعات.

ويقول إن بناء الثروة أمر مهم في هذا السياق، ويجب أن يكون هذا المقياس دلالة واضحة. والأمر الثاني هو الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، ومفهوم توزيع الثروة بمفهوم أكثر عدالة، حتى ولو كان أقرب إلى الاشتراكية. وفي صدد تقييمه الهند، أكد أنها تسير تدريجياً نحو تخفيف مفهوم التخطيط المركزي لكل ولايات الهند، وقد بدأت الأمور هنالك تأخذ منعطفاً جديداً حين صارت الولايات وحكوماتها الاقليمية تتولى بالتنافس مهمة النهوض باقتصاد الولاية. وفسّر للقراء لماذا تفوّقت ولايات هندية على ولايات أخرى، مدركاً أن حسن إعداد القوى العاملة، وحسن توزيع الدخل والثروة، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان هي العناصر المحدثة للفرق والتباين في معدلات النمو المضطردة وغير المؤقتة.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فقد شرح شارما، في مقابلة له مع فريد زكريا في برنامجه الأسبوعي GPS (Global Public Square) «الساحة العامة العالمية»، كيف أن الولايات المتحدة قد تراجع نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بشكل مطّرد في آخر مائة عام. وبدلاً من النمو الحقيقي، نما فيها البعد المالي والأرصدة المالية. وصارت الولايات المتحدة مسيطرة مالياً، ولكنها أضعف في الإنتاج الفعلي. وفي رأي شارما، المتخصص في الاستثمارات المالية، فإن استمرار هذا الحال في الولايات المتحدة سيجعلها عرضةً للتغيير السلبي.

أجمل ما في كتابات هذا المؤلف، وكلها تصب في بعضها بعضا، أنه ضد التيار الفكري السائد، ويستفز عند قرائه روح التفكر والتأمل فيما يعدّ عند بعض المحللين مُسلّمات غير قابلة للنقاش. ولعلنا نذكر مثلاً كبير اقتصاديي البنك الدولي الأسبق وأستاذ الاقتصاد بجامعة كولومبيا والحائز جائزة نوبل في الاقتصاد، جوزيف ستجلتز، والذي كتب مرات عديدة يشرح أن الاقتصاد الصيني قد فاق الاقتصاد الأميركي بمقياس القوة الشرائية، مخالفاً الرأي القائل إن الولايات المتحدة ما تزال تتصدّر الاقتصاد العالمي.

ولكن الاقتصادي الهندي، روشير شارما، يذكّرنا بأن ذلك ربما كان صحيحاً قبل سنوات، عندما كانت الصين تحقّق معدلات نمو عالية. ولكن الصين، في رأيه، غير مرشّحة للاستمرار بتحقيق تلك المعدلات بناء على القواعد العشر التي يطالب بوجودها داخل الدولة، والتي يرى أن معظمها غير متوفر في الصين حالياً.

وقد يتفق المرء مع تنبؤات شارما الذي لا يحب المنجّمين والمتنبئين الاقتصاديين المعتمدين على الأرقام، ولكني اختلف معه في أن قواعده العشر لا تتضمن مؤشّرات مهمة، تفسر انطلاقة الأمم وثبات نموها. ولعل القاعدة الأهم وجود عمليات مرنة قادرة على الحركة، وعلى تجاوز الأزمات. ولو تأملنا في أمور أخرى ناشئة عن هيمنة الكبار، وإمكانات الحروب للوصول إلى الثروات، وتنافس الاقتصادات العملاقة، والهيمنة على التكنولوجيا المتطوّرة ذات الاستخدامات المكثفة في الاقتصاد العالمي، لرأينا أن النتائج ستختلف عما تنبأ به شارما. وأعتقد أنه إنسان ذكي، وتاجر ذكي استطاع أن يكتب كتبا رائجة، تحمل عناوين مختلفة وأفكاراً متشابهة، إنْ لم تكن تحمل الفكرة نفسها.

شارما يستحق القراءة، وله في بعض كتبه تحليلات ذكية تعطي صورة معمقة وصوراً ساكنة ذات دلالات بعيدة. ولكن أفكاره لن تعمّر طويلاً، إلا إذا طوّرها وجعلها أكثر ديناميكية مما هي عليه.